

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٥

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادي والفني
بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية توجو
الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفقاً على اتفاق التعاون الاقتصادي والفني بين حكومتى جمهورية مصر
العربية وجمهورية توجو الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٧ مع التحفظ
بشرط التصديق ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ جمادى الأولى سنة ١٤٠٠ (٢٩ مارس سنة ١٩٨٥) .

أنور السادات

اتفاق عام

للتعاون الاقتصادي والفني

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

حكومة جمهورية توجو

ان حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية توجو

والذين سيشار اليهما - فيما بعد - بالأطراف لتعاقدة رغبة منهما في توطيد

أواصر التعاون والصداقة والتضامن بين بلديهما وشعبيهما .

وعلا منهما على تنمية علاقة تعاون متين في اطار من احترام السيادة

والاستقلال الوطني ، وتقديرا منهما لضرورة التوصل الى تعاون واسع يهدف

التنمية الاقتصادية والفنية لشعبيهما .

قد اتفقا على ما يلي :

مادة (١)

يلتزم الطرفان المتعاقدان بأن يعملوا بصفة عامة من أجل أن ينشأ فيما بينهما

علاقات من التعاون في المجالات الاقتصادية والفنية على أساس مبادئ المساواة

في الحقوق .

مادة (٢)

وفقا لنصوص هذا الاتفاق العام تستطيع الأطراف المتعاقدة أن تبرم

اتفاقيات أو ترتيبات خاصة متصلة بالمجالات الموضحة في المادة الأولى بعاليه .

مادة (٣)

يهدف تحقيق أحكام هذا الاتفاق تشكل لجنة مشتركة من ممثلين عن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية التوجو بالإضافة الى خبراء من البلدين .
وتكلف هذه اللجنة المشتركة بتابعة تنفيذ وحسن سير العمل بالاتفاق الحالي .

وفي اطار مهمة هذه اللجنة فانها سوف تستفيد من تعاون ومؤازرة السلطات المختصة للبلدين وسوف تقدم توصياتها الى كل من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية التوجولية .

وللجنة المشتركة أن تشكل - اذا لزم الأمر - لجان فرعية متخصصة .

مادة (٤)

تجتمع اللجنة المشتركة مرة - على الأقل - كل عامين ، بالتناوب في أرض كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية توجو وفي تاريخ يحدد في آخر اجتماع لهذه اللجنة .

مادة (٥)

يدخل الاتفاق الحالي حيز التنفيذ - بصفة مؤقتة - من تاريخ توقيعه انتظارا لدخوله حيز التنفيذ النهائي من تاريخ اليوم الذي تتم فيه اجراءات التصديق عليه في كلا البلدين .

وسوف يطبق لمدة غير معينة ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر برغبته في اجراء تغيير جزئي أو كلي للاتفاق وذلك في فترة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل اجراء هذا التعديل .

وتدخل الأجزاء التي غيرت أو عدلت بالموافقة المتبادلة للأطراف المتعاقدة
حين التنفيذ بمجرد اقرارهم لها .

حرر في القاهرة بتاريخ ١٧/١/١٩١٥ من نسختين أصليتين باللغتين العربية
والفرنسية لهما نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

عن حكومة الجمهورية التوجولية

(انانى كوما)

(على جمال الناظر)

وزير الخارجية

وزير الدولة للتعاون الاقتصادى

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٩ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادي والفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية توجو الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٧ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية عليه بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق التعاون الاقتصادي والفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية توجو الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٧ ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٠/٤/٢ ؛

وزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد الحيد